"الاقتصاد الاجتماعي" رهان المرحلة القادمة للتنمية المستدامة في "الاقتصاد العالمي"

The "Social Economy" Bet the Next Stage of Sustainable Development in the "Global Economy"

نورالدين جوادي

كُلّية العُلوم الاقتصاديّة والعُلوم التّجاريّة وعُلوم التّسيير ، جامعة الوادي (الجزائر)(noureddine-djouadi@univ-eloued.dz)

تاريخ الاستلام: 2021/07/19؛ **تاريخ المراجعة**: 2021/07/22؛ **تاريخ القبول**: 2021/10/26

ملخص: عالجت الدراسة موضوع "الاقتصاد الاجتماعي" كرهان للمرحلة القادمة للتنمية المستدامة في "الاقتصاد العالمي" خاصة في ظل الأزمات الكثيرة التي تعصف به، والتي آخرها جائحة كوفيد 19. وجاءت أهمية الموضوع انطلاقاً من الأهمية التي أثبتتها الأبحاث العلمية والتجارب الدولية للبعد الاجتماعي في تحسين أداء السياسات الاقتصادية، وتحقيق التنمية المستدامة العادلة. وقد اعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ وكانت من أهم النتائج أن "الاقتصاد الاجتماعي" يتحقق من خلال تفاعل كل من: الدولة بمؤسساتها، والقطاع الخاص بقدراته الاستثمارية، والمجتمع المدني بقوة الداعمة والرقابية؛ ثانياً، أنه من الصعب جدًا وضع مؤشر واحد لقياس "الاقتصاد الاجتماعي" وتقييم أثره. كما توصلت الدراسة إلى العلاقة القوية والموجبة بين اعتماد البعد الاجتماعي وجودة أداء السياسات الاقتصادية التنموية.

الكلمات المفتاح : اقتصاد اجتماعي، تنمية مستدامة، اقتصاد عالمي، أزمات اقتصادية، أداء سياسات تنموية.

تصنيف JEL : **P2**،**O01**

Abstract: The study discussed the topic of "social economy" as a bet for sustainable development in the "global economy", especially in light of the many crises that have occurred, the latest of which is the Covid-19 pandemic. The importance of the topic stems from the importance demonstrated by scientific research and international experiences of the social dimension in improving the performance of economic policies, and achieving equitable sustainable development. The study used the descriptive analytical method; One of the most important results was that the "social economy" is achieved through the interaction of: the state and its institutions, the private sector with its investment capabilities, and civil society with strong support and oversight. Secondly, it is very difficult to find a single indicator to measure the "social economy" and assess its impact. Finally, the study found a strong and positive relationship between the inclusion of the social dimension and the quality of performance of economic development policies.

Keywords: social economy, sustainable development, global economy, economic crises, performance of development policies.

Jel Classification Codes : O01 , **P2**.

* نورالدين جوادي (noureddine-djouadi@univ-eloued.dz)

I- تمهيد :

منذ سنوات، أصبحت القناعة راسخة أنه لا يمكن الحديث عن "التنمية الشاملة والمتكاملة" إلا من خلال تحقق بعدها الاجتماعي وعدالة توزيع ثمارها جغرافياً، وبين كافة شرائح المجتمع دون تمييز أو إقصاء، والذي لا يمكن تجسيده (أي البعد الاجتماعي للتنمية) إلا من خلال تلبية شاملة، ومستمرة وبجودة عالية وأسعار في المتناول لكافة الطلبات والمتطلبات الاجتماعية للمواطن، هذه المتطلبات التي تضخمت بمعدلات هائلة من حيث حجمها وأنواعها بشكل أرسى قناعة أخرى أنه لا يمكن تلبيتها إلا من خلال تفاعل وفعلٍ إيجابي وعميق بين ثلاث أطراف رئيسية: "القطاع الحكومي" بإداراته وهيئاته ومؤسساته العمومية، "القطاع الخاص" برؤوس أمواله واستثماراته الاقتصادية، و"المجتمع المدني" أو القطاع التطوعي التضامني غير الحكومي بفعله التضامني وعمق تواجده المجتمعي.

وهذه الرؤية تأكدت مع انتشار جائحة كورونا (COVID19) والتي عززت أهمية البعد الاجتماعي في السياسات الاقتصادي، خاصة وأن الدول التي كانت تعتمد سياسات الدعم والضمان الاجتماعي الواسعة تماسكت بقوة في ظل الجائحة، واستطاعت تجاوز الكثير من آثارها السلبية.

إن العدالة الاجتماعية، وكما تؤكد (ESCWA, 2014, p. 01) أصبحت محوراً مركزياً للتنمية وشرط لازم لها، بما لها من مقدرة على تعميم المبادئ العليا لحقوق الإنسان، ونشر المساواة، وتعزيز المشاركة وتحقيق التنمية المستدامة. فبالرغم من النجاح النسبي الذي حققته النماذج الإنمائية التقليدية القائمة على مبدأ المساعدات من أجل النمو خلال العقود القليلة الماضية، إلا أنها فشلت في تجنيب العالم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتكررة.

. الإشكالية الرئيسية:

بناءً مما سبق، وعلى مدار السنوات القليلة الماضية، برزت العديد من الأطروحات والمحاولات الدولية في إطار بناء أفضل نموذج لتحقيق ذلك البعد الاجتماعي في السياسات الاقتصادية؛ ولعل من بين أهم تلك الأطروحات: فكرة "الاقتصاد الاجتماعي" التي بدأت إرهاصاتها نهاية تسعينيات القرن الماضي العام 1997.

فما هو دور "الاقتصاد الاجتماعي" في تحسين أداء الاقتصاد العالمي في مواجهة الأزمات ؟

. التساؤلات الفرعية:

1. ما هو الإطار النظري المتكامل لـ "الاقتصاد الاجتماعي" كمنحى جديد في الفكر الاقتصادي ؟
2. ما هي مراحل توالد "الاقتصاد الاجتماعي" ؟
3. ومن هم أهم الفاعلين في عملية تمكين "الاقتصاد الاجتماعي" في السياسة الاقتصادية؟
4. وما هي منهجية قياس أثر "الاقتصاد الاجتماعي" على أداء السياسة الاقتصادية؟
5. وفيما تتمثل أهم أهداف "الاقتصاد الاجتماعي" في التأثير على التنمية في الاقتصاد العالمي؟
6. وما هو واقع "الاقتصاد الاجتماعي" في ظل التجارب الدولية؟

. فرضيات الدراسة:

1. يمثل "الاقتصاد الاجتماعي" منحى جديد في الفكر الاقتصادي.
2. تعتبر كل من الدولة وهيئات المجتمع المدني أهم الفاعلين في عملية تمكين "الاقتصاد الاجتماعي" في السياسة الاقتصادية.
3. تمثل خلق منهجية لقياس أثر "الاقتصاد الاجتماعي" على أداء السياسة الاقتصادية تحدي للباحثين وصناع القرار.
4. لـ "الاقتصاد الاجتماعي" تأثير موجب وقوي على التنمية في الاقتصاد العالمي.
5. نجحت الكثير من الدول في تطبيق "الاقتصاد الاجتماعي" وحققت نتائج جد مرضية على مستوى سياستها الاقتصادية.

. الدراسات السابقة:

1. دراسة (ESCWA, 2014) والتي كانت بعنوان "الاقتصاد الاجتماعي" كأداة لتحقيق التنمية الاجتماعية، والتي استهلها الكاتب بطرح العلاقة بين الفقر وقصور البعد الاجتماعي في السياسات الاقتصادية، ومشيرا أن "الاقتصاد الاجتماعي" يعتبر من بين أهم السبل لإعادة التوازن الاجتماعي في نتائج البرامج الاقتصادية، خاصة وأنه يرتكز على أربع مبادئ رئيسية: المشاركة، التضامن والابتكار، المشاركة الطوعية والاستقلالية، والمصلحة العامة. وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تعميم البعد الاجتماعي على كامل مفاصل السياسة الاقتصادية لتحقيق النمو العادل والتنمية المستدامة.
2. دراسة (UNRISD, 2018) والموسومة بعنوان: قياس حجم وتأثير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛ والتي تضمنت سؤال جوهري: لماذا قياس حجم وتأثير "الاقتصاد الاجتماعي"؟ وأكدت الدراسة أن قياس حجم وتأثير "الاقتصاد الاجتماعي" سيساهم تحقيق عدة غايات مهمة: أولها إنشاء أدلة لفهم "الاقتصاد الاجتماعي" وبيئاته المؤسسية والسياساتية؛ وتحسين الاعتراف بها لدى الفواعل الاجتماعية والسياسية التي لها أثر كبير في التخطيط للتنمية الاقتصادية؛ وحشد وإضفاء الشرعية على دعم الحكومات والمستثمرين الآخرين ذوي التأثير الاجتماعي. كما وأشارت الدراسة أن عملية القياس تلك ليست سهلة وأنها تواجه العديد من التحديات، أهمها" الطبيعة المعقدة لـ "الاقتصاد الاجتماعي"؛ التعاريف المختلفة لـ "الاقتصاد الاجتماعي" في التشريعات الوطنية للدول؛ حدود منهجيات قياس التأثير بشكل عام ، وتلك الخاصة بقياس تأثير "الاقتصاد الاجتماعي" بشكل خاص.
3. دراسة (Ebrahim & Rangan, 2014) والتي جاءت بعنوان: ما الأثر ؟ إطار قياس مقياس ونطاق الأداء الاجتماعي. وقد اعتمدت الدراسة على العديد من الحالات لبناء إطار عمل لتقييم الأداء الاجتماعي. وتوصلت إلى لا ينبغي التركيز كثيراً على قياس التأثير الاجتماعي على المدى الطويل في غالب الأحيان، والذي يُعرَّف بأنه تغييرات دائمة في حياة الناس ومجتمعاتهم؛ بدلاً من ذلك، سيكون من الأفضل قياس المخرجات قصيرة الأجل أو النتائج الفردية للسياسات الاجتماعية. وهذه النتيجة مهمة في إطار فهم اتجاه وحجم العلاقة بين "الاقتصاد الاجتماعي" والتنمية الاقتصادية.
4. دراسة (Monzón & Chaves, 2016) وهي عبارة عن تقرير تطرق للتطورات الأخيرة في الاقتصاد الاجتماعي في الاتحاد الأوروبي كعنوان لها، وركز على ثلاثة مجالات: أولاً ، الاقتصاد الاجتماعي والمفاهيم/الحركات الناشئة المتعلقة به؛ وثانيًا، السياسات العامة المعتمدة في كل من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في السنوات الأخيرة لتعزيز قطاع الاقتصاد الاجتماعي؛ وثالثًا، قياس الاقتصاد الاجتماعي في كل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي. وقد عكست النتائج أن الاقتصاد الاجتماعي الأوروبي يوفر أكثر من 13.6 مليون وظيفة مدفوعة الأجر في أوروبا، وهو ما يمثل 6.3% من إجمالي السكان العاملين في الاتحاد الأوروبي في دول الاتحاد الأوروبي الـ 28. وأنه على الرغم من حجمه، لا يزال الاقتصاد الاجتماعي غير مرئي في الحسابات والإحصاءات القومية في جميع أنحاء أوروبا ، وهي عقبة تشكل تحديًا رئيسيًا آخر ، على الرغم من الجهود التي بذلت خلال العقدين الماضيين.

II – الإطار النظري:

1. مفهوم "الاقتصاد الاجتماعي":

بدءًا نعتقد بضرورة الإشارة إلى أنه هنالك قاموس طويل من التسميات والمفردات التي تستعمل من قبل الباحثين والمهتمين، والتي تعتمد من قبل الحكومات ومراكز البحث وغيرهم، والتي من بينها: "الاقتصاد الاجتماعي التضامني"، "الاقتصاد المجتمعي"، "منظمات المجتمع المدني"، و"الاقتصاد الاجتماعي" كما يُصطلح عليه في قانون كل من: رومانيا، إسبانيا، بوليفيا، كندا، الكاميرون، كوريا الجنوبية، والكثير من الباحثين والمهتمين أفراداً وهيئات. وأيضاً، هنالك مصطلح "الاقتصاد التضامني"، الذي ظهر وتطور كما ذكر كل من

(Monzón & Chaves, 2016, p. 19) في فرنسا ودول أمريكا اللاتينية في الربع الأخير من القرن العشرون. بالإضافة إلى مفردة "الاقتصاد الشعبي"، كما يعبر عنه في العديد من دول أمريكا الجنوبية والإكوادور والدومنيك منذ ثمانينات القرن الماضي. و"القطاع الثالث" كما وصفه (Levitt, 1973) والذي يعد واحداً من أوائل الذين استخدموا هذا المصطلح للتعبير على القطاع غير الربحي والذي يقع بين القطاع العام والقطاع الرأسمالي (الخاص) في الولايات المتحدة الأمريكية. أو "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني"، كما جاء في قانون كل من: فرنسا، النيبال، وجنوب أفريقيا، مالي. أو "الاقتصاد البديل" مثلما يسميه (Aechimbaud, 1995). أو مصطلح "المنظمات غير الربحية"، الذي يعتبر من أكثر المفردات استعمالا في اللغة الإنجليزية، والذي ظهر من أكثر من 40 سنة في الأمم المتحدة (Monzón & Chaves, 2016, p. 17)، والذي وبرغم تطابقه الكبير مع مفردة "الاقتصاد الاجتماعي" في كثير من الجوانب، إلا أنه وكما يرى (Monzón & Chaves, 2016, p. 20) هنالك ثلاث معايير توضح الاختلاف فيما بينهما: معيار عدم الربحية، معيار التشاركية، معيار خدمة الأفراد.

ويرى خبراء "اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للأمم المتحدة (الإسكوا)": "أنها كلها مصطلحات تشير آخر المطاف إلى ذلك الاقتصاد الذي محوره الناس، أين يمكن الهدف الأساسي للنشاط الاقتصادي من إنتاج للسلع أو الخدمات وغيرها في تلبية احتياجات الأفراد وليس تعظيم الأرباح، وبذلك فإنه اقتصاد يختلف عن النماذج الاقتصادية العادية من حيث أنه يشكل قناة تعبر من خلالها فضائل التقدم والتنمية الاقتصادية والتكنولوجية ...الخ من نقطة المكاسب الربحية الذاتية للأفراد إلى رحاب خدمة "التنمية الاجتماعية" للمجتمع، بمعنى أنه اقتصاد يوفر وسائل اقتصادية لأهداف لاجتماعية" (ESCWA, 2014, p. 01).

وفي خضم ذلك يؤكد كل من (Fonteneau & Develtere, 2009, p. 07) أن مصطلح "الاقتصاد الاجتماعي" هو الأنسب للدلالة، سينا وأنه يتميز بكونه أكثر شموليةً ويختزل كل الأبعاد التي قد تدل عليها التسميات السابقة منفردة، مثل: الشكل القانوني ، أو نوع الحكم، أو العضوية الشعبية أو غرض لا يهدف إلى الربح...الخ. كما أنه (أي مصطلح "الاقتصاد الاجتماعي") جامع لأهم الأسس التي يرتكز عليها الفاعلون في مجال النشاط الاقتصادي الذي يهدف بالدرجة الأولى إلى خدمة المجتمع قبل تحقيق الربح.

ويعتبر "الاقتصاد الاجتماعي" في وجهة نظر (RIPESS, 2015, p. 02) بديلاً للنظم الرأسمالية التي يهيمن عليها "القطاع الخاص"، وبديلاً للنظم الاقتصادية التي تهيمن عليها الدولة أو "القطاع العام". ويتيح "الاقتصاد الاجتماعي" للمواطن العادي مجالا واسعاً وعميقاً لأن يلعب دوراً نشطاً وفعالاً في تشكيل جميع أبعاد الحياة الإنسانية: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية. كما ويتواجد "الاقتصاد الاجتماعي" في جميع قطاعات الاقتصاد، بما فيها: الإنتاج، والتمويل، والتوزيع، والتبادل، والاستهلاك، والحكم الراشد. ولا يقتصر دور "الاقتصاد الاجتماعي" على الفقراء فحسب، بل يسعى إلى التغلب على أوجه عدم المساواة التي تشمل جميع طبقات المجتمع، ويمتلك القدرة على اتخاذ تحسين الممارسات الموجودة في نظمنا الحالية (مثل: الكفاءة، واستخدام التكنولوجيا والمعرفة) وتحويلها لخدمة رفاهية المجتمع دون تمييز أو إقصاء وبعدالة في التوزيع.

وتجدر الإشارة في الأخير، أن الأنشطة والمبادرات التي تقوم بها مؤسسات "الاقتصاد الاجتماعي" تتميز بكونها أنشطة مدرة للدخل (وهذا بالضبط ما تميزها عن منظمات العمل الخيري)، وتشمل العديد من القطاعات على غرار الصحة، الحماية الاجتماعية ، التمويل المتناهي الصغر، الخدمات المصرفية المحلية وغيرها (ESCWA, 2014, p. 01).

وفي الأخير، يمكن القول أن "الاقتصاد الاجتماعي" يشمل كل نشاط اقتصادي (سلعي أو خدمي) مدرٌ للدخل يمارسه "تجمع قانوني" (جمعيات، هيئات، تعاونيات، شركات...الخ) تشكل باتفاق مجموعة من أشخاص طبيعيين أو معنويين أو خليط بينهم، ويتم الانخراط فيها طواعية، ويقدم المصلحة الجماعية والمجتمعية دون تمييز أو اقصاء على الربح المادي الفردي أو الذاتي.

2. نبذة من تاريخ "الاقتصاد الاجتماعي":

من حيث جوهر المضمون، قد يكون من الصعب جداً تحديد تاريخ محدد لظهور "الاقتصاد الاجتماعي" أو تأسُسه، فالموروث الاقتصادي ومنذ قرون يزخر بالكثير من الرؤى والنظريات ووجهات النظر التي طالبت (ولا تزال) بضرورة إدماج البعد الاجتماعي في العملية الاقتصادية. كما أنه وكما هو معروف فإن "علم الاقتصاد" برمته يصنف ضمن العلوم الإنسانية جنباً لجنب مع علم الاجتماع وعلم القانون وحقوق الإنسان وغيرها من العلوم التي ترتكز في مبادئها على البعد الإنساني في طروحاتها، وهو ما يزيد من صعوبة فصل البعد الاجتماعي عن علم الاقتصادي، وبالتالي صعوبة تحديد تاريخ نشوء "الاقتصاد الاجتماعي". وهو ما يدفع بنا للقول أنه من الناحية التاريخية يعتبر "الاقتصاد الاجتماعي" وليد سلسلة من التراكمات داخل علم الاقتصاد بين نظرياته ومبادئها وواقع الحال وأحداثه على مدى قرون من الزمن.

وتَعتبر "منظمة العمل الدولية" نفسها من أولى المنظمات والهيئات التي أرست تقاليد عريقة، كما ذكرت ذلك في تقرير لها أعده مجموعة من خبرائها (Fonteneau, et al., 2011, p. vi) وترى أنها ساهمت بقوة في تطوير مهارات مؤسسات وهيئات "الاقتصاد الاجتماعي التضامني"، فمنذ عامها الأول 1920 (وكما ورد في التقرير) أنشأت "منظمة العمل الدولية" فرعًا تعاونيًا ما زال قائماً اليوم (وهو "برنامج منظمة العمل الدولية التعاوني EMP/COOP"). كما ويرجع تاريخ أول وثيقة رسمية لـ "منظمة العمل الدولية" تشير إلى "الاقتصاد الاجتماعي" إلى وقائع الدورة 11 لمجلس الإدارة جانفي 1922، وفي الثمانينات من القرن الماضي، طورت "منظمة العمل الدولية" مفهوم "التمويل الاجتماعي"، الذي يشمل مجموعة واسعة من مؤسسات وخدمات التمويل المصغر، وفي التسعينات من نفس القرن، بدأت "منظمة العمل الدولية" في الترويج لمخططات الحماية المجتمعية وشركات المنفعة المتبادلة (التعاضديات) في مجال الحماية الاجتماعية. وفي الآونة الأخيرة، شاركت "منظمة العمل الدولية" في تعزيز المؤسسات والمقاولاتية الاجتماعية.

وتُعتبر "الشبكة المشتركة بين الدول لتعزيز الاقتصاد الاجتماعي التضامني" أول تنظيم متخصص في مجال نشر وتعزيز مبادئ وآليات "الاقتصاد الاجتماعي التضامني"، والتي تأسست العام 1997 (RIPESS, LIMA DECLARATION, 1997) بحضور ممثلو 32 دولة في مدينة ليما بالبيرو، واتفق المشاركون على أنه هنالك ضرورة ملحة لخلق تكامل قوي بين بنى الاقتصاد الاجتماعي التقليدية (شركات الجماعية، قطاع التضامن الاقتصادي) وبين المقاربات الميدانية للاقتصاد التكافلي والمجتمعات، وهو ما يشكل عمق "الاقتصاد الاجتماعي".

3. الفاعلون في "الاقتصاد الاجتماعي":

يندرج تحت مظلة "الاقتصاد الاجتماعي" حزمة من عدة فاعلين هدفهم الأساسي خدمة المجتمع وليس تحقيق الأرباح، ولكن وفي ظل التحول الراهن الذي يعتبر "الاقتصاد الاجتماعي" كقطاع انتاجي وفعال في المنظومة التنموية الوطنية، فإن مصطلح "المؤسسة" هو الأنسب لوصف أولئك الفاعلين.

وهنا يجب الإشارة وكما يرى كل من (Fonteneau & Develtere, 2009, p. 08) أن الكثير مؤسسات "الاقتصاد الاجتماعي" يحيدون في بعض الأحيان وعلى نطاق واسع عن مبدأ تسبيق المنفعة الاجتماعية عن الربح أثناء الممارسة الفعلية والميدانية، وهذه الانحرافات تغذيها بالدرجة الأولى غياب الدور التنظيمي الذي يجب أن تلعبه الدولة (وعلى الدوام) في الإشراف عن عليهم بشكل خاص، وعن قطاع "الاقتصاد الاجتماعي" بشكل عام، من حيث: التشريع، المتابعة، الرقابة وغيرها.

وبقدر ما قد يبدوا مؤسسات "الاقتصاد الاجتماعي" يمكن حصرها، سيما في الفئة الكلاسيكية المعروفة (التعاونيات، والتعاضديات وشركات ذات منفعة المتبادلة، والجمعيات، والمؤسسات اجتماعية...الخ)، فإن هنالك فئات أخرى لا تزال تشكل موضوعاً للنقاش وخاصة وأنها فئات تحقق نفس الهدف الرئيسي الذي يرتكز عليه "الاقتصاد الاجتماعي"، وهو: المنفعة الاجتماعية دون مراعاة بنظر الاعتبار للأرباح أو العوائد المالية، والتي نذكر منهم على سبيل المثال بعض المؤسسات والهيئات التي تنشط بالاقتصاد غير المهيكل

(أو غير الرسمي أو ما يعرف بالاقتصاد الموازي)، والتي تمارس نشاطها بحسب (Fonteneau & Develtere, 2009, p. 09) في بعض الدول والمناطق (كأفريقيا) منذ زمن بعيد.

وبناءً مما سبق، فإن تصنيف أي مؤسسة أو شركة أو مقاولة أو منظمة أو هيئة أو جمعية أو تعاضدية أو تعاونية أو غيره ضمن نطاق "الاقتصاد الاجتماعي" يرتكز بالدرجة الأولى على كونها: (01) كيان مهيكل إدارياً؛ (02) يتم الانتساب إليه طواعية؛ (03) يقدم سلعة أو خدمة ويخلق قيمة مضافة؛ (04) يدر دخلاً؛ (05) يُسَبِق المنفعة الاجتماعية والمجتمعية على تحصيل الأرباح النقدية أو المادية.

III – الطريقة والأدوات:

تعتبر عملية "القياس" من أهم الأدوات الحديثة التي يلجأ إليها المختصون للتحليل والفهم والتنبؤ، سيما وأنه ومن خلالها يمكن تبسيط الظواهر في صور جبرية تسهل اختبار وتعيين اتجاه وقوة العلاقات السببية بين مكوناتها، وبينها وبين بقية الظواهر. كما تتيح امكانية أدق لتحديد المتغيرات المؤثرة فيها، وتصنيف كل منها من حيث قوة وعمق التأثير، ما يؤسس لأرضية متينة لعملية التنبؤ والاستشراف على المديين البعيد والقريب، وهو ما ينطبق بطبيعة الحال على "الاقتصاد الاجتماعي".

وتسهم عمليه قياس "الاقتصاد الاجتماعي" من الناحية الاقتصادية، وكما أكد باحثوا "معهد بحوث الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية" (UNRISD, 2018) في التأكيد على صحة الكثير من الحجج التي طرحها المختصون في سياق تبسيط إطاره العام، كما تساعد على فهم البيئة المؤسسية والسياسية وغيرها التي ينشط ضمنها الفاعلون فيه، إضافة إلى رفع الغموض على الكثير من الجوانب التي قد تكون لا تزال تكتسيها بعض الضبابية نظرا لحداثة الموضوع أو لتعقده من الناحية التجريدية، وكل ذلك (وكنتيجة) يوسع من رقعة التقبل الاجتماعي له بين أفراد المجتمع، ويزيد من الاهتمام السياسي به من قبل الحكومات ومراكز صنع القرار، ويرفع الحرج على كل من الجهات الرسمية (القطاع الحكومي) لدعمه وتعزيز دوره، وعلى المستثمرين (القطاع الخاص) لتمويله وتعميق أثره، وعلى الفاعلين فيه (المجتمع المدني) لتطويره وتوسع نطاقه.

وأهم بعدين في عملية قياس "الاقتصاد الاجتماعي" هما، وكما يؤكد كل من (Ebrahim & Rangan, 2014, p. 125): حجم "نطاق التأثير" الذي تشمله أنشطته، وعمق "مستوى التأثير" الذي تحدثه مؤسساته على باقي قطاع الاقتصاد.

بحيث يُعبر "نطاق التأثير" عن الأبعاد المختلفة التي تبلغها مؤسسات "الاقتصاد الاجتماعي" من حيث العدد والحجم، ومن خلال حجم المساحة التي تغطيها حملاتهم على المستوى المحلي، الإقليمي، الوطني، والعالمي، في حين يمثل "مستوى التأثير" مدى تنوع أنشطة المؤسسة والمجالات التي تشملها أنشطتها. فمثلاً، وكما ذكر (Ebrahim & Rangan, 2014, p. 126) وبالنسبة لجمعية تعمل في المجال الصحي تقدم خدمة "جراحة العيون" (باعتبارها مؤسسة من مؤسسات "الاقتصاد الاجتماعي")، فإن حجم "نطاق التأثير" يُفسر من خلال عدد القرى والمدن والدول التي تشملها العمليات الجراحية وحملات التوعية وغيرها التي قام بها منتسبو الجمعية، في حين يقاس "مستوى الأثر" من خلال مجموع الأنشطة التي تقدمها تلك الجمعية من إجمالي الأنشطة المطلوبة لتلبية الحاجة المحددة من خلال نشاطها الصحي، فإذا كان نطاق تدخل الجمعية يشمل إجراء عمليات عالية الجودة للعين، فهذا يعني أن قياس المخرجات (عدد الأشخاص الذين يتم فحصهم ومعالجتهم) يمكن ربطها بسهولة بالنتائج (عدد الأشخاص ذوي الرؤية الجيدة). ومع اقدام الجمعية على تركيب نظارات لتصحيح الرؤية، فهذا يعني أنها دخلت خط ثانٍ من العلاج زاد من "مستوى الأثر" لها، وهو خط يتماشى مع مهمتها الرئيسية، وهذا سوف يعني أن قياس المخرجات (عدد الأشخاص ذوي الرؤية الجيدة) لم يعد يقتصر على من تم فحصهم ومعالجتهم بل من تحصلوا أيضا على نظارات حسنت من الرؤية عندهم.

وبشكل عام، يمكن إعادة صياغة البعدين سالفي الذكر (نطاق التأثير، ومستوى التأثير) باعتبار أن الأول (أي نطاق التأثير) يعبر عن "التوسع الأفقي" لنشاط مؤسسات "الاقتصاد الاجتماعي"، بحيث يستفيد من السلع والخدمات أكبر شريحة ممكنة بغض النظر

عن الانتماء الجغرافي. في حين يُعبر الثاني (مستوى التأثير) عن "التوسع العمودي" (الرأسي) للنشاط داخل تخصص كل مؤسسة من مؤسسات "الاقتصاد الاجتماعي"، بما معناه أن ستفيد أكبر شريحة من الأفراد بأكثر أنشطة ممكنة يشملها الهدف العام.

وبشكل عام قياس "الاقتصاد الاجتماعي" مرهون بإحصاء كل من: عدد المؤسسات "الاقتصاد الاجتماعي"؛ حجم تلك المؤسسات من حيث تقديم السلع والخدمات، أو الوظائف التي تم إنشاؤها؛ وقيمة أنشطة إنتاج "الاقتصاد الاجتماعي" (أي المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي). أما قياس "الأثر العام" له فيخضع لقياس كل من: مساهمات "الاقتصاد الاجتماعي" في التوظيف، الخدمات الاجتماعية، توفير السكن، الشمول المالي، الابتكار الاجتماعي، وحماية البيئة، وقد يشمل "الأثر العام" أبعاداً أخرى كالمشاركة المدنية والتمكين السياسي وبعض الجوانب الاجتماعية والبيئية...الخ. ولكن صانعي السياسات والباحثين والممارسين يولون اهتماماً أكبر بالأثر الاقتصادي الذي يحدثه "الاقتصاد الاجتماعي، سيما منه مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (UNRISD, 2018).

وهنالك ثلاث تحديات تواجه عملية قياس "الاقتصاد الاجتماعي"، وهي وكما يراها خبراء (UNRISD, 2018):

(01) التعقد في طبيعة "الاقتصاد الاجتماعي"؛

(02) التعريفات المختلفة التي يُعبر بها عن "الاقتصاد الاجتماعي" من قبل الباحثين والمشروعين في الدول والمناطق المختلفة؛

(03) محدودية طرق ومناهج قياس الأثر بشكل عام، وتحديدا منها المتعلقة بقياس أثر "الاقتصاد الاجتماعي.

وللإشارة فإن هذه التحديات وهي نفسها التي أحصاها (Monzón & Chaves, 2016, p. 65)، برغم اختلاف الصياغة اللغوية، ودراسة الحالة محل الاختبار.

في المقابل، من أهم التحديات التي تواجه عملية قياس أثر "الاقتصاد الاجتماعي"، هي السمة التراكمية التي تتسم بها طرق عمل الفاعلين فيه، إضافة إلى كون أثر نشاطاتهم غالباً ما تكون بعيدة المدى (نظرا لأنها نشاطات اجتماعية لا تولد عوائد أو تأثير مباشر)، وهو ما يعقد عملية قياس وتقدير وتحديد نسبة "الاقتصاد الاجتماعي" في التنمية على المدى الطويل. كذلك، يواجه الباحثين صعوبة في فصل النتائج التي يحدثها "الاقتصاد الاجتماعي" عن النتائج الاجتماعية التي تتوالد تلقائياً في المجتمع جراء سلوكيات أفراده الروتينية في إطار التعاون وحسن الأخلاق والتكافل وغيرها.

في الأخير، وبرغم كل تلكم التحديات، يجب إنشاء قاعدة بيانات دولية عن نطاق ومستوى تأثير "الاقتصاد الاجتماعي" كقطاع اقتصادي، وهو ما يتطلب مجهودًا دولياً مشتركًا بين الأكاديميين والباحثين والمجتمع المدني وصانعي السياسات وكل الجهات الفاعلة لتحسين أدوات القياس الحالية، وتصور أدوات جديدة تسهم في تعزيز الدور التنموي المنوط به والمنتظر منه.

ويرى خبراء "معهد بحوث الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية" (UNRISD, 2018) أنه في حال البدء في تلكم الجهود، يجب مراعاة عدة نقاط، أهمها:

(01) توافق البيانات المتعلقة بنطاق وتأثير "الاقتصاد الاجتماعي" مع أنظمة الحسابات القومية؛

(02) توحيد (أو تقارب) التعاريف الوطنية والتشريعات والأطر القانونية التي تنظم الفاعلون في "الاقتصاد الاجتماعي" بين كل دول العالم؛

(03) ضبط معايير تصنيف وترتيب الفاعلين في "الاقتصاد الاجتماعي" وأنشطتهم؛

(04) تحديد دقيق للمجال (القطاع أو الفرع ...الخ) الذي تعمل ويأثر فيه الفاعلون في "الاقتصاد الاجتماعي"؛

(05) تقدير الأثر على المستوى الكلي والجزئي والمتوسط؛

(06) اعتماد المقاربة الثلاثية في التقدير، أي اعتماد: "المقاربة الكمية" و"المقاربة النوعية"، و"المقاربة الكمية/النوعية" في التقدير؛

(07) إتاحة مصادر المعلومات وتوفير التدريب للفاعلين في "الاقتصاد الاجتماعي" لرفع كفاءتهم في عملية تقدير الأثر.

III- النتائج ومناقشتها :

من خلال التحليل السابق نستنتج أن "الاقتصاد الاجتماعي" يهدف وكما جاء في (ESCWA, 2014, p. 01) بشكل عام إلى معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية عميقة التجذر في المجتمع، مثل: الفقر والعمالة المستضعفة، ذلك من خلال تسهيل الوصول إلى: التمويل، معلومات السوق، المدخلات، التكنولوجيا، وخدمات الدعم والأسواق للحد من عدم المساواة في سوق العمل وسوق المنتجات. وتعزيز مستوى الدخل وضمان استمراريته. ويشتمل "الاقتصاد الاجتماعي التضامني" على أربع مجموعات من القيم والمبادئ الأساسية التي تحدد الأهداف العامة له، وهي: التشاركية، التضامن والابتكار، المشاركة الطوعية والاستقلالية، المنفعة الجماعية.

فمن خلال مبدأ المشاركة أو التشاركية، يفتح "الاقتصاد الاجتماعي" الباب واسعاً أمام الجميع للمساهمة وبكل عدالة ودون اقصاء أو انحياز في: اقتراح الآليات والاستراتيجيات، صناعة القرار، تنفيذ الخطط، وتقييم النتائج. كما تسهم سياسة "التضامن والابتكار" التي يرتكز عليها "الاقتصاد الاجتماعي" في تخفيف الضغط الذي احدثته النظم الاقتصادية التقليدية على الطبقات الهشة والمحرومين، وتلغي الفوارق بين تشكيلات المجتمع للتعاضد والتشارك في تقدم الخدمة أو السلعة واستهلاكها، سيما وأن الانتساب لتلكم النشاطات كان طواعية، وأن انشاء تلك المؤسسات الاجتماعية كان انطلاقا من الاحتياجات الاجتماعية والمجتمعية، وهو المدخل الرئيس الذي يجعل منها مؤسسات تخدم المنفعة الجماعية والمجتمعية، وتضرب في عمق الاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع، سيما منهم الأكثر حرمانا وفقراً. وبذلك يتحقق الهدف المنشود من التنمية الاقتصادية الشاملة عن طريق ثمار "الاقتصاد الاجتماعي".

وبالمجمل، إن "الاقتصاد الاجتماعي" يشكل بديلاً غنياً بمبادئ العدالة الاجتماعية عن باقي النظم الاقتصادية التي سبقته، التي تمكن من الوصول إلى الجهات الاقتصادية الفاعلة غير التقليدية والتي أثبتت التجارب نجاعتها العالية في تدعيم التنمية واستمراريتها كمثل: النساء، وذوي الخبرات ممن لا يستطيعون العمل في الوظائف التقليدية ...الخ. كما أنه يسهم وبشكل فاعل فتح الباب واسعا أما ابتكار طرق تمويل وتصنيع بديلة وغير تقليدية، ومن ثم تأمين وصول عادل إلى الموارد البيئية والحد من المخاطر التي تهدد الإنسان والطبيعة، خاصة من خلال مشاريع إعادة التدوير، والطاقات المتجددة ، والانتاج العضوي للسلع...الخ. كما أن "الاقتصاد الاجتماعي" يحقق مبدأ العدالة في توزيع الثروة وثمار التنمية بين أفراد المجتمع فيما بينهم، وبين أجيال المجتمع فيما بينها.

وظل قصور موارد "القطاع الحكومي" أو محدوديتها، ومع تعدد وظائفه وتعقدها، وصنواً مع حقيقة عدم مقدرة "القطاع الخاص" عن توفير خدمات اجتماعية بأسعار وبنوعية تتناسب والشريحة الأوسع من المجتمع بفعل التكاليف والأعباء المترتبة عن ذلك، بدأ النظر بعين الاعتبار إلى الفاعلين من جمعيات ومنظمات "المجتمع المدني" وما قد توفره من خدمات اجتماعية لأقل فئات المجتمع هشاشة وعوزاً، ناهيك عما استطاعت تلك الجمعيات التطوعية والمنظمات غير الحكومية والهيئات التضامنية من تحقيقه على مستوى خلق الثورة واستحداث مناصب للشغل وغيرها من النشاطات الاقتصادية التي أضحت تنافس اقتصاديات كبرى الدول في سلم الترتيب العالمي من حيث خلق القيمة المضافة كما أكدت ذلك الكثير من البحوث والدراسات والتقارير الرسمية التي أعدت وصدرت خلال السنوات القليلة الماضية، وبينت أنه دولياً أضحى قطاع "الاقتصاد الاجتماعي التضامني" الذي تمثله هيئات وجمعيات "المجتمع المدني" قوة اقتصادية واجتماعية تجاوزت كل الحسابات الاقتصادية والتصورات الاجتماعية للفكر التنموي.

تشير الدراسات (MDICI, 2017) أن قطاع "الاقتصاد الاجتماعي" يحتل حالياً المرتبة السادسة عالمياً من حيث القيمة المضافة بعد كل من بعد الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والصين، وألمانيا، وفرنسا. وفي عام 2015، حققت أكبر 300 شركة تعاونية اجتماعية في العالم مبيعات بنحو 2.5 مليار دولار أمريكي، وتنشط أكثر من 32% منها في مجال الزراعة، و39% في قطاع التأمين، و19% في أنشطة تجارة الجملة والتجزئة، و6% في تقديم الخدمات المصرفية والمالية.

وأضاف نفس التقرير، أنه وفقًا لتقديرات حديثة، ينتج قطاع "الاقتصاد الاجتماعي" في الاتحاد الأوروبي ما مقداره 100 مليار يورو كقيمة مضافة للاقتصاد، وساهم في استحداث حوالي 28 مليون وظيفة بدوام كامل، وهو ما يمثل قرابة 12.9% من إجمالي

العمالة. كما يسهم "الاقتصاد الاجتماعي" بما يقرب من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في كل الكثير من دوله على غرار من لوكسمبورغ، هولندا على سبيل المثال، تتجاوز مساهمته عتبة 20% من إجمالي العمالة في تلك الدول. وفي فرنسا فقط، يضم قطاع "الاقتصاد الاجتماعي" 221325 منشأة و2370301 موظف، وهي أرقام تمثل 10.5% من إجمالي العمالة في الاقتصاد الفرنسي، كما أنه يتم توفير 78% من الوظائف من قبل الجمعيات، و13% من التعاونيات و6% من باقي المتعاونين ضمن المجال الاجتماعي والتضامني (MDICI, 2017, p. 8).

وفي الأخير، وبناءً عما سبق فيما تعلق بالإطار النظري العام الذي سقناه لـ "الاقتصاد الاجتماعي"، أو من خلال البيانات والاحصاءات التي سردت حول حجمه وقوة تأثيره في خلق الثروة واستحداث مناصب الشغل وغيرها، نعتقد أنه يجب على الجزائر السعي بجدية نحو تعزيز أعمق لدور مؤسسات "الاقتصاد الاجتماعي" كآلية جديدة للتنمية.

IV- الخلاصة:

على ضوء التحليل السابق للعلاقة بين "الاقتصاد الاجتماعي" والتنمية المستدامة في "الاقتصاد العالمي"، يمكن استخلاص وبالركون إلى الشواهد الميدانية والدراسات والبحوث العلمية الرصينة والكثير من التقارير الرسمية أن "المتغير الاجتماعي" يمثل المنحى الحديث الذي يتجه إليه التحليل الاقتصادي والفكر التنموي؛ والأكيد أن 19 عززت من هذا المنحى، ورسخت فكرة أن لا يمكن أن تتجسد "التنمية الشاملة والمتكاملة" إلا من خلال تحقق بعدها الاجتماعي ومن خلال التناغم في الفعل التنموي كل من: "القطاع الحكومي" بإداراته وهيئاته ومؤسساته العمومية، "القطاع الخاص" برؤوس أمواله واستثماراته الاقتصادية، و"المجتمع المدني" أو القطاع التطوعي التضامني غير الحكومي بفعله التضامني وعمق تواجده المجتمعي.

وفي سياق تلك القناعة، يمكن التأكيد وكجواب على السؤال الرئيسي للدراسة المتعلق بدور "الاقتصاد الاجتماعي" في تحسين أداء الاقتصاد العالمي في مواجهة الأزمات، أن الاهتمام بالحسابات الاجتماعية كركيزة لسياسة الاقتصادية يرفع من أداءها التنموي في مواجهة الأزمات مهما كان نوعها؛ سيما وأنه يفتح الباب واسعا لتنسق أعمق بين الفاعلين الاقتصاديين التقليديين: "القطاع الحكومي" "القطاع الخاص" و"المجتمع المدني"، وإشراك أعمق للفاعلين الاقتصاديين غير التقليديين، كمثل: النساء، وذوي الخبرات ممن لا يستطيعون العمل في الوظائف التقليدية ...الخ، ويسهم في ابتكار طرق تمويل وتصنيع بديلة وغير تقليدية، ومن ثم تأمين وصول عادل إلى الموارد البيئية والحد من المخاطر التي تهدد الإنسان والطبيعة، خاصة من خلال مشاريع إعادة التدوير، والطاقات المتجددة ، والانتاج العضوي للسلع...الخ.

كما أنه من خلال التحليل السابق يمكن الإجابة على الفرضيات كما يلي:

- من خلال الدراسات العلمية الرصينة، وبالنظر في التجارب العالمية الناجحة، يمكن القول أن "الاقتصاد الاجتماعي" له تأثير موجب وقوي على التنمية في الاقتصاد العالمي (الفرضية الرابعة)، وأنه أصبح يمثل منحى جديد في الفكر التنموي والتحليل الاقتصادي (الفرضية الأولى)، ويراهن الكثير أنه سوف يكون النسخة القادمة للسياسات الاقتصادية في غالبية دول العالم، خاصة بعد جائحة كوفيد 19 التي برهنت بجلاء أهمية البعد الاجتماعي في التخطيط التنموي.
- المسح الميداني لخارطة الاقتصاد الدولي تبرز بجلاء أن الكثير من الدول نجحت في تطبيق "الاقتصاد الاجتماعي"، وحققت نتائج جد مرضية على مستوى سياستها الاقتصادية (الفرضية الخامسة)، وأنه (وكإجابة علة الفرضية الرابعة) يعتبر كل من "القطاع الحكومي" بإداراته وهيئاته ومؤسساته العمومية، و"القطاع الخاص" برؤوس أمواله واستثماراته الاقتصادية، و"المجتمع المدني" أو القطاع التطوعي التضامني غير الحكومي بفعله التضامني وعمق تواجده المجتمعي أهم الفاعلين في عملية تمكين "الاقتصاد الاجتماعي" في السياسة الاقتصادية.

- وفيما تعلق بالفرضية الثالثة، فأنه وبقدر ما يشكل خلق منهجية لقياس أثر "الاقتصاد الاجتماعي" على أداء السياسة الاقتصادية تحدي للباحثين وصناع القرار، فإن ذلك يشكل أهم الآليات التي يمكن من خلالها تعظيم دور "الاقتصاد الاجتماعي" في تحسين أداء الاقتصاد العالمي في مواجهة الأزمات، سيما وأن منهج الاقتصاد القياسي له من الامكانيات الكثير ما يمكن من تحديد دقيق لمحددات السياسة الاقتصادية الناجعة والاستشراف بمآلات الخطة التنموية قيد التنفيذ.

وكمقترح، تؤكد الدراسة على أنه يجب على الحكومات وأصحاب اتخاذ القرار تعديل تصوراتهم التنموية وسياساتهم الاقتصادية وفق متطلبات "الاقتصاد الاجتماعي"، باعتباره يشكل بديلاً غنياً بمبادئ الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، ولكونه قادر على منح السياسة الاقتصادية قوة هائلة في مواجهة الأزمات الاقتصادية وغير الاقتصادية، وربما تبقى جائحة كوفيد 19 خير دليل على ذلك. وهو المقترح الذي يفتح الباب واسعاً أمام الباحثين في مجال اقتصاديات التنمية لدراسة العلاقة بين "الاقتصاد الاجتماعي" والتنمية المستدامة في "الاقتصاد العالمي وإدارة أزماته بشكل أكثر تفصيل، والتركيز على دراسة وتحليل كل جزئية على حداً وبانتهاج أحدث الطرق العلمية في التحليل الاقتصادي والبحث العلمي.

- ملاحق :

الجدول رقم (01) : النموذج المنطقي لآلية عمل وقياس "الاقتصاد الاجتماعي"

المدخلات ⇦	الأنشطة ⇦	المخرجات الآنية ⇦	النتائج متوسطة وبعيدة المدى ⇦	الآثار
• أموال. • معدات ومستلزمات. • المرونة والخبرة التقنية.	• تقديم الحاجيات والخدمات أساسية (كالغذاء والمأوى، والبرامج التدريبية) • بناء القدرات. • تشييد البنية التحتية. • مناقشة الخطط وورشات عمل.	• أفراد تم توفير الغذاء لهم، أو تمت معالجتهم أو إسكانهم. • أفراد تم تعليمهم أو تدريبهم. • طرق تم شقها أو تعبيدها. • بضائع وجهت للسوق وبيعت. • خطط عمل تم صياغتها. • علاقات اجتماعية تم نسجها.	• تحسن الظروف المعيشية، الصحية وغيرها. • ارتفاع في الدخل. • تعزيز المشاركة السياسية.	• تراجع مستمر في معدل الفقر. • تغيرات في السياسة العامة، والتنظيمات. • تحسن وضعية حقوق الإنسان، وتصاعد الفعل السياسي. • تحولات جوهرية في السلوكيات والمواقف الاجتماعية (تحديدا فيما تعلق بحقوق الإنسان، الحريات، الحكم الراشد، والأسواق)
ما المطلوب؟	ماذا يحدث؟	ما هي النتائج الملموسة؟	ما النتائج المنتظرة؟	ما هو التغيير؟

المصدر: (Ebrahim & Rangan, 2010, p. 49)

الجدول رقم (02): عدد الوظائف التي استحدثتها مؤسسات "الاقتصاد الاجتماعي" في أوروبا 2015/2014

/	لكسمبرغ	فرنسا	بلجيكا	إيطاليا	إسبانيا	ألمانيا	بريطانيا	أوروبا (EU-28)
عدد الوظائف (مليون وظيفة)	0.025	2.37	0.04	1.92	1.35	2.63	1.69	13.62
النسبة من إجمالي الوظائف المستحدثة	%9.9	%9.1	%9.0	%8.8	%7.7	%6.7	%5.6	%6.3

المصدر: من إعداد الباحث بناءً عن (Monzón & Chaves, 2016, pp. 68,69)

الجدول رقم (03) : القيم والمبادئ والأهداف الأساسية لـ "الاقتصاد التضامني"

01	المشاركة	• ترسيخ مبدأ "الحكم التشاركي" كقيمة أساسية في المجتمع. • تعميم "مبدأ التشاركية" في صناعة القرار بين: الأعضاء، المستخدمين، والمستهدفين...الخ. • خلق الشعور بـ "المسؤولية المشتركة".

		• تفعيل "التخطيط التشاركي". • نشر المساواة (العدالة) في إبداء الرأي والتصويت.
02	التضامن والابتكار	• تقديم بديل مبتكر للنماذج الاقتصادية التقليدية. • توفير خدمة شمولية للمهمشين والفقراء بطريقة لا تتوفر عليها النظم الاقتصادية وبرامج المساعدة والتنمية التقليدية. • تعزيز المرونة والابتكار لتوجيه الموارد والعوائد إلى المستفيدين والمتبرعين.
03	المشاركة الطوعية والاستقلالية	• نشر ثقافة الانتساب الطوعي والتطوعي. • إرساء "المنهج القاعدي" كمبدأ في إنشاء المؤسسات، بمعنى انطلاقا من الاحتياجات الاجتماعية والمجتمعية. • قطاع اقتصادي مستقل من حيث الجوهر. • اتاحة مجال للمجتمعات للمضاربات الاقتصادية، المهارات، الموارد، التشغيل، وفوائد أخرى لا تتيحها اقتصاديات السوق.
04	المنفعة الجماعية	• ترسيخ ونشر "ثقافة الجماعة" القائمة عن مبادئ التعاون والدعم المتبادل. • زرع ثقافة "المسؤولية المشتركة والمتبادلة". • تحقيق "النمو الجماعي" و"الرفاهية الجماعية"، مع الحفاظ على الرفاهية الفردية ضمن الجماعة.

المصدر: (ESCWA, 2014, p. 02)

– الإحالات والمراجع :

Aechimbaud, A. (1995). L'économie alternative: forme radicale de l'économie sociale. *Revue des études coopératives, mutualistes, et associatives, N°256*.

Ebrahim, A., & Rangan, K. (2010). The Limits of Nonprofit Impact: A Contingency Framework for Measuring Social Performance. Harvard Business School.

Ebrahim, A., & Rangan, K. (2014, Spring). 'What Impact? A Framework for Measuring the Scale and Scope of Social Performance. *California Management Review*.

ESCWA. (2014). *Social and solidarity economy as a tool for social justice*. Beirut: United Nations Publication.

Fonteneau, B., & Develtere, P. (2009, October 19-21). African Responses to the Crisis through the Social Economy. *Working Document/ILO Regional Conference on: The Social Economy-Africa's Response to the Global Crisis*. Johannesburg.

Fonteneau, B., Neamtan, N., Wanyama, F., Pereira, L., Poorter, M. d., Borzaga, C., et al. (2011). *Social and Solidarity Economy: Our common road towards Decent Work*. International Training Centre. Turin, Italy: Publications International Training Centre of the ILO.

Levitt, T. (1973). *The third sector;: New tactics for a responsive society*. New York: AMACOM .

MDICI, l. M. (2017). *l'étude stratégique sur l'Economie Sociale et Solidaire*. Tunisie.

Monzón, J., & Chaves, R. (2016). *Recent evolutions of the Social Economy in the European Union*. European Economic and Social Committee.

RIPESS. (1997, July 04). *LIMA DECLARATION*. Retrieved from http://www.ripess.org/wp-content/uploads/2016/10/declaration_lima1997_EN.pdf

RIPESS. (2015, February). Global Vision for a Social Solidarity Economy: Convergences and Differences in Concepts, Definitions and Frameworks.

UNRISD. (2018, August). Measuring the Scale and Impact of Social and Solidarity Economy. (I. Saïd, P. Ladd, & I. Yi, Eds.) *ISSUE BRIEF*.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

نورالدين جوادي (2021)، **"الاقتصاد الاجتماعي" رهان المرحلة القادمة للتنمية المستدامة في "الاقتصاد العالمي"** ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 08 (العدد 02)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 17-28.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
Algerian Review of Economic Development is licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0).